

بيان صادر عن وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تعتبر فيه أن تعليق تمويل الأونروا واستمرار الدعم لإسرائيل في إبادة الشعب الفلسطيني، هي عقوبات جماعية وازدواجية معايير بائسة*

2024/1/28

تؤكد وزارة الخارجية والمغتربين أن قرارات عدد من الدول الكبرى تعليق تمويلها للأونروا مسيسة بامتياز، غير متناسبة وغير مبررة، خاصة في ظل إعلان الأمين العام للأمم المتحدة بإجراء التحقيقات اللازمة في المزاعم الإسرائيلية واتخاذ ما يلزم من الإجراءات التي يفرضها القانون بشأنها، وترى فيها الوزارة عقاب جماعي لملايين الفلسطينيين خاصة في ظل الكارثة الإنسانية التي يعاني منها شعبنا في قطاع غزة التي يتعرض لها شعبنا لليوم ١١٤ على التوالي، وفي ظل احتياج جميع سكان قطاع غزة للمساعدات التي تقدمها الأونروا، والتي أوشكت على النفاذ بفعل قرار تلك الدول، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً لدور الأونروا الإنساني في المنطقة برمتها.

ترى الوزارة في قرار تلك الدول ازدواجية معايير بائسة حيث أنها تواصل تقديم الدعم والمساعدات لإسرائيل وهي تدرك أن جيشها يرتكب أبشع أشكال المجازر والقتل لعشرات آلاف المدنيين الفلسطينيين خارج القانون، ويفرض النزوح القسري أيضاً على أكثر من ٢ مليون فلسطيني.

من جديد تطالب الوزارة الدول التي علقت تمويلها للأونروا بإعادة النظر فيه والتراجع عنه انحيازاً للإنسانية واتساقاً مع مواقفها المعلنة بشأن ضرورة حماية المدنيين وتأمين احتياجاتهم الإنسانية الأساسية.

* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>